

شركة آرش المالية

تقرير إفصاح الركيزة الثالثة
للعام المالي 2021م



3	1. نطاق التطبيق	1.
3	1.1 عن آرش المالية	1.1
3	1.2 الهيكل التنظيمي الخاص بالمجموعة المالية	1.2
4	2. الإفصاح المتعلق بقاعدة رأس المال	2.
4	2.1 الشريعة الأولى لرأس المال (Tier 1):	2.1
4	2.2 الشريعة الثانية لرأس المال: (Tier 2)	2.2
5	3. كفاية رأس المال	3.
5	3.1 متطلبات الحد الأدنى لرأس المال - الركيعة الأولى	3.1
5	3.2 عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) الركيعة الثانية.	3.2
6	3.3 الإفصاح وإعداد التقارير - الركيعة الثالثة.	3.3
6	4. إدارة المخاطر	4.
6	4.1 ممارسات إدارة المخاطر بأرش	4.1
6	4.1.1 مقدمة	4.1.1
6	4.1.2 هدف إدارة المخاطر بالشركة	4.1.2
6	4.1.3 استراتيجية إدارة المخاطر	4.1.3
7	4.1.4 مدى تقبل المخاطر	4.1.4
7	4.1.5 سياسة إدارة المخاطر بالشركة	4.1.5
7	4.1.6 المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر	4.1.6
8	4.1.7 هيكل وظيفة إدارة المخاطر	4.1.7
8	4.1.8 عملية تحديد المخاطر	4.1.8
8	4.1.9 التقرير والابلاغ	4.1.9
8	4.2 المخاطر المتعلقة بمتطلبات رأس المال	4.2
9	4.2.1 مخاطر الائتمان	4.2.1
10	4.2.2 مخاطر السوق	4.2.2
10	4.2.2.1 مخاطر أسعار الفائدة	4.2.2.1
10	4.2.2.2 مخاطر العملات	4.2.2.2
10	4.2.3 المخاطر التشغيلية	4.2.3
10	4.2.4 مخاطر السيولة	4.2.4
10	4.2.4.1 إرشادات سياسة السيولة	4.2.4.1
11	4.2.4.2 هيكل إدارة السيولة	4.2.4.2
11	4.2.4.3 أنواع مخاطر السيولة	4.2.4.3
11	4.2.4.4 التعامل مع الخطر	4.2.4.4
11	4.2.4.5 المتابعة	4.2.4.5

1. نطاق التطبيق

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية والتي تشمل القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإفصاح السنوي لمؤسسات السوق المالية والتي تهدف إلى توضيح مدى كفاية رأس المال ونطاق وفعالية أنظمة إدارة المخاطر وعمليات قياس المخاطر.

تتعلق الركيزة الثالثة الخاصة بالإفصاحات الواردة في هذا التقرير بالقوائم المالية المراجعة لشركة أرش عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م. وقد تم جمع هذه المعلومات وفقاً للحد الأدنى من متطلبات هيئة السوق المالية للإفصاح سنوياً عن المعلومات الخاصة بالسوق بحسب ما يشير إليه الباب السابع "الركيزة الثالثة - الإفصاح وإعداد التقارير" من قواعد الكفاية المالية، ووفقاً للملحق رقم 10 من تلك القواعد. والغرض الرئيسي من ذلك هو تسهيل عملية تقييم مؤسسات السوق المالية من جانب الجهات ذات العلاقة، ومنهم المستثمرين والمحللين والعملاء وكلاء التصنيف الائتماني، مما يؤدي إلى تحسين حوكمة الشركات المعنية.

1.1 عن أرش المالية

شركة أرش المالية المشار إليها بـ "الشركة" أو "أرش" (هي شركة مساهمة سعودية مقفلة، ويقع مقرها الرئيسي في جدة. حصلت على ترخيص هيئة السوق المالية رقم 32 - 20214 بتاريخ 2021/11/11م لتقديم خدمات إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق، والترتيب، وتقديم المشورة في أعمال الأوراق المالية. وبرغم أن الشركة حديثة الإنشاء وحصلت مؤخراً على ترخيص مزاولة الأعمال، إلا أن نشاطها في مجال إدارة الأصول يركز على الحلول البديلة في مجالات القطاع العقاري والأسهم الخاصة وأسواق رأس المال، كما تقدم إدارة المصرفية الاستثمارية خدمات هيكله الأصول والثروات نيابة عن العائلات والشركات لتقديم قيمة مستدامة وضمان النمو على المدى الطويل.

1.2 الهيكل التنظيمي الخاص بالمجموعة المالية

الشركة ليست جزءاً من مجموعة مالية كما هو محدد في القواعد الاحترازية وليس لها أي شركات تابعة حتى تاريخ هذا التقرير.

وقد تم الترخيص لشركة أرش المالية من وزارة التجارة بموجب شهادة تسجيل شركة مساهمة بسجل تجاري رقم (4030403078) في تاريخ 1442/05/14 هـ الموافق 2020/12/29م، كشركة مساهمة مقفلة.

رأس مال الشركة المكتتب به والمدفوع بالكامل قدره 20 مليون ريال سعودي لعدد 2 مليون سهم بقيمة 10 ريال للسهم الواحد مقسمة على النحو التالي:

المبلغ	عدد الأسهم	نسبة الملكية	
16.000.000	1.600.000	%80	السيد/ أحمد بقشان
4.000.000	400.000	%20	السيد/ صلاح ياسين علاف
20.000.000	2.000.000	%100	



2. الإفصاح المتعلق بقاعدة رأس المال

لأغراض تنظيمية، يتعين تصنيف رأس المال داخل فئتين رئيسيتين وهما الشريحة الأولى والشريحة الثانية كما هو موضح أدناه في الجداول التالية كما في تاريخ 31 ديسمبر 2021

2.1 الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1):

الشريحة الأولى لرأس مال الشركة تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطي (فيما عدا احتياطات إعادة التقييم) والأرباح المبقاة أو الخسائر المتراكمة المراجعة، كما تشمل خصومات في شكل توزيعات من الأرباح المبقاة وحقوق المساهمين السلبية.

جدول 1 – الشريحة الأولى لرأس المال

شريحة رأس المال الأولى	31 ديسمبر 2021 (فترة مالية أولى) – ريال
رأس المال المدفوع	20,000,000
الاحتياطي النظامي (باستثناء احتياطي إعادة التقييم)	5,458
الأرباح المبقاة / الخسائر المتراكمة المدققة	49,121
الاقتطاعات والخصومات من الشريحة الأولى لرأس المال	(34,594)
إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال	20,019,985

فيما يلي عرض ملخص لعناصر وينود رأس المال:

رأس المال المدفوع: وهو رأس المال المدفوع بالكامل منذ التأسيس.

الاحتياطي: وفقا لنظام الشركات بالمملكة العربية السعودية، تلتزم الشركة بتكوين احتياطي نظامي غير قابل للتوزيع وذلك بتجنيب نسبة 10% من صافي الدخل السنوي ويجوز التوقف عن ذلك متى ما بلغت النسبة 30% من رأس مال الشركة المدفوع بموافقة الجمعية العامة للشركة.

الأرباح المبقاة/ الخسائر المتراكمة: بعد خصم جميع المبالغ المستحقة لسداد ضرائب الدخل والزكاة بالمملكة العربية السعودية والمستحقة على جميع أسهم المساهمين، يتم تحويل أرباح المساهمين وجميع المبالغ المتبقية إلى الأرباح المبقاة بعد الانتهاء من مراجعة القوائم المالية للسنة، وفي حال الخسائر المتراكمة، فيتم خصم الأرباح الصافية خلال السنة من مجموع الخسائر المتراكمة.

2.2 الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2)

تتكون الشريحة الثانية لرأس مال الشركة من المبالغ الاحتياطية لإعادة التقييم والتي تكون نتيجة لتغيير القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع.

جدول 2 – الشريحة الثانية لرأس المال وإجمالي قاعدة رأس المال

شريحة رأس المال الثانية	31 ديسمبر 2021 (فترة مالية أولى) – ريال
احتياطات إعادة التقييم	0
إجمالي الشريحة الثانية	0
إجمالي قاعدة رأس المال الشريحة الأولى والثانية	20,019,985

3. كفاية رأس المال

تحافظ شركة آرش المالية على قاعدة رأسمالية كافية لتغطية المخاطر الكامنة في مجال أعمالها ورصد ومراقبة مدى كفاية رأس مال الشركة بالإضافة الى تدابير أخرى باستخدام القواعد والنسب المقررة من هيئة السوق المالية وفقاً لإطار كفاية رأس المال كما في 31 ديسمبر 2021 م، وتحافظ الشركة بنسبة كفاية لرأس المال قدرها 3.19 مرات، أي أعلى من الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال بما يقارب 1.94 مرات.

وتلتزم شركة آرش المالية بمتطلبات قواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية من خلال الرصد الداخلي المستمر، وتنتهج الشركة في تقييم كفاية رأس المال لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية المبادئ التالية:

3.1 متطلبات الحد الأدنى لرأس المال - الركيزة الأولى

تحدد الركيزة الأولى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية كما هو وارد في الباب الثالث من الفصل الرابع وحتى الفصل السادس عشر من قواعد الكفاية المالية. كما تعمل الشركة فوق الحد الأدنى لنسب رأس المال النظامية مع القدرة على الحفاظ على رأسمال زائدا عن الحد الأدنى. وهذا الأمر يمكن الشركة من التدخل في مرحلة مبكرة لمنع رأس المال من الوقوع تحت المستويات الدنيا كما هو مطلوب وفقا لقواعد الكفاية بالإضافة إلى إجراءات إدارة المخاطر في الشركة كما تم توضيحه مسبقا. والجدول التالي يوضح ذلك جدول 3 – كفاية رأس المال وأرقام رأس المال لعام 2021م

ريال	التفاصيل (2021)
20,019,985	الشريحة الأولى لرأس المال
0	الشريحة الثانية لرأس المال
20,019,985	قاعدة رأس المال
	<u>الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال</u>
5,166,708	مخاطر الائتمان
27,383	مخاطر السوق
1,088,708	مخاطر تشغيلية
6,282,799	إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
3.19	معدل كفاية رأس المال
13,737,186	الفائض في قاعدة رأس المال

3.2 عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) الركيزة الثانية

تحدد الركيزة الثانية من قواعد الكفاية المالية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الواردة في الباب السادس والملحق التاسع من قواعد الكفاية المالية. كما تفرض الركيزة الثانية على الأشخاص المرخص لهم تنفيذ مراجعات شاملة على جميع المخاطر الجوهرية وإجراء اختبارات التحمل والتخطيط الإستراتيجي لرأس المال وتحديد أطر الرقابة الداخلية وأدوار ومسئوليات الإدارات/الأفراد المسؤولين بشكل رئيسي عن تنفيذ أطر العمل. اتخذت الشركة إجراءات تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وتقييم متطلبات رأس المال حسب هيكل المخاطر الخاصة بالشركة وكذلك بحسب حجم ومستوى تعقيد الأعمال.



ونظراً لأن الأعمال لم تبدأ بعد في الشركة فقد قرر مجلس إدارة الشركة التعاقد مع أحد دور الاستشارات المتخصصة لقياس مخاطر الأعمال بالشركة ومراجعة اللوائح والسياسات الخاصة بقياس المخاطر وكيفية التعامل معها، على أن تبدأ أعمالها اعتباراً من عام 2022م. وقد تم تعيين أحد المكاتب المعتمدة ذات السمعة الجيدة والخبرات العلمية والعملية في مجال قياس المخاطر وتحليلها ووضع أطر وآليات لإدارتها.

3.3 الإفصاح وإعداد التقارير- الركيزة الثالثة

تمت مراجعة المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق من صحتها لتكون وفق القواعد والأحكام النافذة في وقت إصداره والتي تغطي البنود الكمية والكيفية معاً. وتلتزم أرش المالية بنشر الإفصاح الخاص بالركيزة الثالثة على موقعها الإلكتروني.

www.thearchcapital.com

4. إدارة المخاطر

4.1 ممارسات إدارة المخاطر بأرش

4.1.1 مقدمة

إدارة المخاطر بالشركة تقع على عاتق مجلس الإدارة. كما أن هناك تقسيم واضح لمسؤولية قيادة الشركة بما يضمن التوازن والموازنة بين السلطات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي. كما أن مجلس الإدارة يتكون من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين بالإضافة إلى أعضاء مستقلين، ويقوم مجلس الإدارة بإدارة المخاطر من خلال لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عنه، وكذلك وظيفة إدارة المخاطر بالشركة.

عملية إدارة المخاطر تغطي كافة المخاطر التي تواجه الشركة مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر التركيز، مخاطر السيولة، مخاطر التسويات، مخاطر أسعار الصرف، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة.

4.1.2 هدف إدارة المخاطر بالشركة

الهدف من وظيفة إدارة المخاطر هو اتخاذ قرارات سليمة بشأن الأعمال بما يتيح إنتاج وحماية القيمة من خلال تحديد المخاطر المتعلقة بأنشطة الشركة وعملياتها وأنظمتها وتحديد مستوى المخاطر المقبول تحمله عند الاقتضاء كالاستعداد لتحمل المخاطر، وتحقيق ذلك يتم من خلال وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر تكفل الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتخفيف مخاطر الأعمال.

4.1.3 استراتيجية إدارة المخاطر

استراتيجية إدارة المخاطر بالشركة هي جزء لا يتجزأ من سياساتها في إدارة المخاطر والتي تستند إلى تعريف واضح لحدود المخاطر وأنشطة المخاطرة ومدى تقبل أعمالها للمخاطر. وقد أعطى ذلك الأولوية لمخاطر الأعمال، كذلك حدد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر بغرض إدارتها. وتوفر هذه السياسات لأرش دعماً متكاملاً لإدارة المخاطر على مستوى مؤسسي.

كما أن استراتيجيات وعمليات إدارة المخاطر سوف تسهل عملية التقييم المستمر والمحافظة على قيم وأنواع وتوزيع رأس المال الداخلي التي تعتبرها أرش كافية لتغطية مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها. وتستمر الشركة في الاستثمار في تعزيز



الضوابط المتعلقة بالمخاطر، حيث تم التعاقد مع إحدى الشركات المهنية لمساعدتنا خلال عام 2022م في تطوير إطار إدارة المخاطر المؤسسية بما يحقق الالتزام بمتطلبات هيئة السوق المالية.

4.1.4 مدى تقبل المخاطر

يتكون إطار قبول المخاطر لدينا من بيان الرغبة في المخاطرة، وحدود المخاطر، ومخطط أدوار ومسؤوليات الفريق المشرف على تنفيذه. وجاري تطويره بما يتماشى مع استراتيجية العمل وبعد النظر في المخاطر المادية التي تواجهها أرش. وبما يوفر نهجا منظما لإدارة المخاطر وقياسها ومراقبتها لضمان أن أنشطة الأعمال توفر توازنا مناسباً في العائد بالنسبة للمخاطر المفترضة وأن تظل ضمن نطاق مدى تقبل المخاطر المحدد للشركة.

4.1.5 سياسة إدارة المخاطر بالشركة

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر وتحديدها مباشرة من قبل مجلس الإدارة الذي لديه سلطة تحديثها أو تعديلها. والمجلس مسؤول أيضا عن الإشراف على استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر، والامتثال الداخلي، والضوابط الداخلية، والموافقة عليها. وتفويض عملية الإشراف على إدارة المخاطر إلى لجنة المراجعة والمخاطر على مستوى المجلس، التي تتولى الإشراف المباشر على جميع المسائل المتصلة بالمخاطر. ويطلب المجلس من الإدارة العليا لشركة أرش تقييم المخاطر وما يرتبط بها من إجراءات داخلية للامتثال والمراقبة وتقديم تقرير عن كفاءة وفعالية ممارسات إدارة المخاطر بالشركة. كما انه في حالة وجود أي حالات تجاوز لهذه الحدود يتم الإبلاغ عنها من قبل وظيفة إدارة المخاطر إلى الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة والمخاطر. ويجري مراجعة هذه الحدود وتنقيحها عند الحاجة. وتشمل عملية إدارة المخاطر ما يلي:

- تحديد وتقييم المخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الشركة وتخفيفها من خلال الضوابط الوقائية.
- وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المحددة، وتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة المخاطر.
- رصد أداء إجراءات إدارة المخاطر والتوصية بتحسين فعالية وظيفة إدارة المخاطر، عند الحاجة.

4.1.6 المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر

- تتمثل المبادئ الإرشادية لعملية إدارة المخاطر بالشركة فيما يلي:
- جميع أنشطة إدارة الأصول التي تلزم الشركة بتقديم منتجات حساسة للمخاطر تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المعنية كما هو محدد بالسياسة.
 - هناك فصل واضح بين وظائف الأعمال والتشغيل ووظائف إدارة المخاطر.
 - يتسم هيكل وسياسة وإجراءات وظيفة إدارة المخاطر بالشركة بالوضوح ومبني على مبادئ متسقة ومبلغة بشكل جيد.
 - القرارات المتعلقة بالسياسات والمنتجات يتم اتخاذها بواسطة اللجان.
 - يفوض مجلس الإدارة السلطات بناءً على مستويات الخبرة والكفاءة من خلال مصفوفة صلاحيات معتمدة.
 - تتحمل وحدة الأعمال المخاطر كذلك المكافآت ذات العلاقة.
 - إدارة المخاطر بالشركة هي جزء لا يتجزأ من جميع عملياتها وليست منفصلة بذاتها.
- المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر الموضحة أعلاه كما تمليه مجموعة السياسات والإجراءات التوجيهية الاحترازية الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية.

4.1.7 هيكل وظيفة إدارة المخاطر

أنشأت آرش وظيفة لإدارة المخاطر للإشراف على المخاطر المتصلة بأعمالها. كذلك تم توفير الموارد الكافية بما يساعد على القيام بالمسؤوليات المنوطة بها. وتتولى الإدارة العليا، بالتعاون مع موظفي الشركة، مسؤولية رصد المخاطر التي تتعرض لها إدارات الشركة، وتقديم وظيفة إدارة المخاطر تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي على مستوى الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر على مستوى المجلس. وبالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة إدارة المخاطر يمكنها الوصول مباشرة إلى مجلس الإدارة. كذلك تخضع وظيفة إدارة المخاطر للمراجعة المنتظمة التي تقوم بها برامج المراجعة الداخلية ورصد الامتثال لعملية إدارة المخاطر بالشركة.

4.1.8 عملية تحديد المخاطر

تأخذ الشركة بعين الاعتبار المخاطر عالية الأهمية عند تقييم كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP)، وعلى الرغم من ذلك يتم تحديد وتوثيق المخاطر غير الهامة التي تم استبعادها مع تبرير كافي لأسباب الاستبعاد. وتشمل عملية تحديد المخاطر المنهجيات الرئيسية التالية التي توفر أساساً لتحديد أولويات المخاطر الرئيسية. كما أن تحديد المخاطر الهامة عملية متكاملة تشمل، بالإضافة للأساليب الموضحة أدناه، المبادرات الأخرى على مستوى وحدة الأعمال. وفي جميع الأحوال يتم تبليغ جميع المخاطر المحددة إلى الإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات المناسبة:

أ. الفحص النافي للجهالة لتخفيف خطر الاستثمار:

حيث تتم جميع عمليات الاستثمارات بعد موافقة أصحاب الصلاحية عليها على النحو الواجب. وحيث تستند فلسفة الاستثمار إلى هدف تحقيق أقصى قدر من العائدات للعملاء مع الحد الأدنى من المخاطر المقبولة. ولتحقيق ذلك، فإن محافظ الاستثمار مصممة بعناية مع التنوع المناسب وفقاً لأهداف العملاء في مجال الاستثمار، ومدى تقبلهم للمخاطر، وأفق الاستثمار. وقبل الدخول في أي استثمار، يتم إجراء البحوث والدراسات والتحليلات الأساسية والفنية ذات العلاقة.

ب. سجل المخاطر:

تقوم الشركة حالياً بالتعاون مع شركة مهنية بتطوير سجل للمخاطر يحدد المخاطر التشغيلية الرئيسية وغيرها من المخاطر بالنسبة للشركة. وتحدد خطة التخفيف وخطة العمل والمواعيد المحددة لكل خطر رئيسي. وهذا يساعد الشركة على إدارة المخاطر التشغيلية بطريقة منظمة.

4.1.9 التقرير والابلاغ

يتم تحقيق فلسفة آرش لإدارة المخاطر من خلال فريق الإدارة ومجلس الإدارة المدركين جيداً لإدارة المخاطر بشكل فعال. وفي سبيل ذلك فإنه جاري تطوير إطار لإدارة المخاطر يشمل جميع مجالات الأعمال. بما يمكن أصحاب المصلحة المعنيين من تقديم واستعراض مختلف التقارير والمعلومات المطلوبة. يشمل أصحاب المصلحة الإدارة ومجلس الإدارة والمنظمين والمساهمين وعمامة الناس الذين يتلقون معلومات حول ذلك بطريقة محددة ومنظمة.

4.2 المخاطر المتعلقة بمتطلبات رأس المال

تتولى الإدارة العليا إدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تقوم بتحديد ومراقبة المخاطر المالية. وتتمثل أهم أنواع المخاطر في مخاطر الائتمان ومخاطر العملة والقيمة العادلة ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية.



كما تراقب لجنة المراجعة التزام الإدارة بسياسات وإجراءات الشركة في إدارة المخاطر، وتراجع مدي كفاية إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة.

4.2.1 مخاطر الائتمان

هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما في أداة مالية على الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في خسائر مالية للطرف الآخر. ليس لدى الشركة تركيز جوهري لمخاطر الائتمان. ولتقليل التعرض لمخاطر الائتمان فإنه توجد لدى الشركة آلية للموافقة حيث يتم تطبيق حدود ائتمان على عملائها. كما تأخذ الشركة في اعتبارها احتمالية التعثر عند الإثبات الأولي للموجودات وفيما إذا كان هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان بشكل مستمر خلال كل فترة تقرير مالي. ولتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان تقوم الشركة بمقارنة مخاطر الائتمان على الموجودات كما في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التعثر كما في تاريخ الإثبات الأولي. وهي تأخذ في الاعتبار المعلومات المستقبلية المتاحة والداعمة مثل:

- التغيرات الفعلية أو التغيرات المتوقعة الهامة في الأعمال،
 - التغيرات الفعلية أو التغيرات المتوقعة الهامة في النتائج التشغيلية للطرف المقابل،
 - ظروف مالية أو اقتصادية من المتوقع أن تتسبب في تغيير هام في قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته.
 - زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس الطرف المقابل.
 - تغيرات هامة في قيمة الضمان الداعم للالتزام أو في نوعية ضمانات الطرف الآخر أو التحسينات الائتمانية.
- يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة لاسترداد المبالغ، مثل تعثر المدين في الالتزام بخطة السداد مع الشركة. وعند شطب قروض أو ذمم مدينة، تستمر الشركة في ممارسة إجراء قسري لمحاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة. وعند إجراء عمليات الاسترداد، يتم إدراجها كإيرادات في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. كما تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة من الذمم المدينة التجارية من العملاء الأفراد على أساس التوجه التاريخي وممارسات الصناعة وبيئة الأعمال التي تعمل فيها المنشأة.

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الموجودات المالية الأخرى للشركة، بما في ذلك الأرصدة البنكية والنقد، فإن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان ناشئ عن تعثر الجهات التي يتم التعامل معها، علماً بأن الحد الأقصى للتعرض يعادل القيمة الدفترية كما هو مفصّل عنها في قائمة المركز المالي. وتعتقد الإدارة بأن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بأرصدة البنوك غير جوهريّة حيث أن الأرصدة النقدية محتفظ بها لدى بنوك ذات سمعة جيدة في المملكة العربية السعودية.

فيما يلي بيان لأقصى إجمالي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة في تاريخ التقرير:

2021	الموجودات المالية
15,219,009	النقد وما في حكمه
5,443,750	ذمم مدينة
20,662,759	إجمالي

فيما يلي أعمار الموجودات المالية في 31 ديسمبر 2021م:

الموجودات المالية	غير متجاوز للاستحقاق ولا منخفض القيمة	متجاوز للاستحقاق 1-30 يوم	متجاوز للاستحقاق بمدة 31 - 90 يوم	متجاوز للاستحقاق لأكثر من 90 يوم	الإجمالي
ذمم مدينة	2,012,500	3,431,250	--	--	5,443,750
ذمم مدينة أخرى	172,455	--	--	--	172,455
النقد وما في حكمه	15,219,009	--	--	--	15,219,009
إجمالي الموجودات المالية	17,403,964	3,431,250	--	--	20,835,214

4.2.2 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق في تعرض القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية للتذبذب نتيجة التغير في أسعار السوق. تتضمن مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات ومخاطر الأسعار الأخرى.

4.2.2.1 مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تذبذب قيمة أداة مالية نتيجة لتقلبات أسعار الفوائد في السوق. كما في تاريخ القوائم المالية، لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار فائدة جوهريّة.

4.2.2.2 مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لمعاملتها بشكل أساسي بالريال السعودي والدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني. تقوم الشركة بمراقبة هذه التذبذبات وإدارة أثرها على القوائم المالية بناءً على ذلك.

4.2.3 المخاطر التشغيلية

هي الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم كفاية الاجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى الشركة أو نتيجة أحداث خارجية تؤثر سلباً على أعمالها ، وتقوم شركة آرش المالية بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال تطبيق الكفاية المالية لمعالجة التكاليف الرأسمالية الناتجة عن مخاطر العمليات التشغيلية، وكذلك تجنب مخاطر العنصر البشري من خلال عمل بوليصة تأمين ضد الأخطار المهنية كما تخضع لتدقيق داخلي شامل ومستقل، ويتم تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية بشكل دوري في جميع أنشطة وعمليات الشركة وأنظمتها ، وتقوم الشركة بالتأكد من أنه تم أخذ المخاطر التشغيلية بالاعتبار عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح أية منتجات وأنشطة وعمليات أو أنظمة جديدة، ووضع خطط وسياسات للطوارئ وذلك لضمان استمرارية الأعمال.

4.2.4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عندما لا يتطابق استحقاق الأصول والخصوم. الامر الذي من المحتمل معه زيادة خطر الخسائر المالية. كذلك تنشأ مخاطر السيولة من عدم إمكانية تداول أصل بسرعة كافية في السوق بما يمنع أو يقلل الخسارة أو لتحقيق الربح.

4.2.4.1 إرشادات سياسة السيولة

تم إعداد سياسات السيولة وإدارة النقد في آرش بالنظر إلى النقاط التالية:

- تحديد المصادر الرئيسية لمخاطر السيولة.



- تحديد منهجية وعمليات للقياس والرصد والرقابة مع مختلف المؤشرات الداخلية وكذلك مؤشرات السوق لمخاطر السيولة المحتملة لدى آرش.
 - توفير خطة تمويل طوارئ رسمية تحدد استراتيجيات التعامل مع أزمة السيولة والإجراءات اللازمة لتعويض العجز في التدفقات النقدية في حالات الطوارئ، على النحو المطلوب بموجب القواعد الاحترازية.
 - توقعات التدفقات النقدية المستقبلية.
- وبالإضافة إلى ما سبق، تحدد سياسات آرش الاستثمارية أيضا حدود السيولة مقارنة بمتطلبات السيولة من حيث فئات الأصول المختلفة، استنادا إلى ملامح السيولة بالشركة.

4.2.4.2 هيكل إدارة السيولة

تندرج إدارة السيولة بالشركة تحت اختصاص الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون المالية.

4.2.4.3 أنواع مخاطر السيولة

مخاطر تمويل السيولة: الحاجة إلى استبدال صافي التدفقات الخارجة.
مخاطر الوقت: الحاجة إلى التعويض عن عدم تلقي التدفقات المتوقعة.

4.2.4.4 التعامل مع الخطر

من أجل تقليل تأثير مخاطر السيولة، وضعت الشركة إجراءات تمكنها من الرصد المنتظم لتدفقاتها النقدية وإدارتها على نحو سليم. وتدير آرش بصورة نشطة احتياجاتها من التمويل من خلال عدة تدابير تشمل مطابقة هيكل متطلبات السيولة. وتجري آرش اختبارات التحمل على أساس منتظم يستند إلى افتراضات متنوعة تشمل النظر في أثر النقص المفاجئ في السيولة نتيجة لظروف السوق السلبية .
كما يمكن استخدام الأصول السائلة قصيرة الأجل كمنفذ متاح لتلبية أي احتياجات مفاجئة من السيولة.

4.2.4.5 المتابعة

ترصد الشركة بانتظام النسب الرئيسية مثل نسبة التداول، نسبة تغطية السيولة، الفجوة التراكمية كنسبة مئوية من المطلوبات. هذا يتيح للشركة الاحتفاظ بما يكفي من الأموال النقدية والأصول الجارية عالية السيولة حتى تتمكن من تغطية التزاماتها المالية الحالية أو المستقبلية مع وجود فائض سيولة كافي. وتراجع لجنة المراجعة والمخاطر النسب السابقة بما يكفل أن تكون نسبة تغطية السيولة أعلى بشكل جيد من النسبة المطلوبة وعدم حدوث توجد فجوة سلبية في السيولة.